

مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات

زبار محمد*، طالم صالح**

الإرسال: 2021/01/20

القبول: .../.../...

النشر: .../.../...

ملخص : هدفت هذه الدراسة الى تقييم مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه الاقتصاد الوطني من خلال دراسة مساهمتها في معالجة اشكالية البطالة وترقية الصادرات خارج المحروقات؛ ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي فعبّر دراسة المتغيرات المتعلقة بالدراسة وتحليلها والربط بينها احصائيا توصلنا الى وجود مساهمة ضعيفة نوعا ما لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات وهذا ما يثبت فشل الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجهات الوصية للاستفادة من هذا القطاع رغم أهميته في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وعليه خلصت الدراسة الى وجوب الاهتمام بهذا القطاع ومراجعة الاستراتيجيات الحالية لتحقيق الاهداف المنشودة منه

الكلمات المفتاحية : مسؤولية اقتصادية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بطالة، صادرات خارج المحروقات.

تصنيف JEL : E24,O1,M14.

The responsibility of small and medium enterprises in developing the national economy outside the hydrocarbon sector

Abstract: This study aimed at assessing the responsibility of small and medium enterprises towards the national economy by studying their contribution to addressing the problem of unemployment and promoting exports outside of hydrocarbons, and through the descriptive analytical approach by studying the study variables, analyzing them and linking them statistically. We have reached a somewhat weak contribution to the small and medium enterprises sector in providing Job positions and the promotion of exports outside of hydrocarbons, and this proves the failure of the strategies adopted by the guardianship authorities to benefit from this sector despite its importance in achieving the added value of the national economy. Therefore, the study concluded that it is necessary to pay attention to this sector and review to achieve the desired goals.

* طالب دكتوراه، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر، zebbar.mohamed@cuniv-tissemsilt.dz

** أستاذ محاضر "أ"، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر، talem.salah@cuniv-tissemsilt.dz

Key words: economic responsibility, small and medium enterprises, unemployment, exports outside of hydrocarbons.

JEL Classification : M14,O1, E24.

1. مقدمة

مع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الازمات التي تمثلت في الركود وارتفاع معدلات البطالة وضعف معدلات التنمية ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للنمو واحتلت مكانة هامة في اقتصاديات كل الدول سواء النامية منها او المتطورة على حد سواء وفي هذا الصدد اتجهت الجزائر الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر آليات لدعمها وتحفيزها بغية الاستفادة من امكانيات هذا القطاع وبالأخص توفير مناصب الشغل وتجاوز تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وعلى ضوء هذه المقدمة يمكن طرح الاشكالية التالية

- الاشكالية

✓ الى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني؟

- وللإجابة على الاشكالية وضعنا الفرضيات التالية

✓ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب الشغل في الجزائر

✓ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرات خارج المحروقات

1.1 اهداف الدراسة

✓ ابراز اهمية البعد الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني

✓ ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وتقليص البطالة

✓ ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

2.1 منهج وأدوات الدراسة

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة، الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع إذ يقوم على وصف الظاهرة وصفا دقيقا وتحليل بياناتها للوصول لأسبابها والقيام بتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه، كما استخدمنا الأسلوب التحليلي عبر جمع البيانات الثانوية من الدراسات والاحصائيات المنشورة، والتي قمنا بتبويبها ليسهل تحليلها والمقارنة بينها إضافة الى استخدام برنامج الحزم الاحصائية المعروف باختصار SPSS لمعرفة درجة التأثير والارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

2. محتوى الدراسة

2.1 الدراسات السابقة

الدراسة الاولى : مقال ليوسف علي بعنوان : The Effectiveness of Small and Medium Enterprises Adoption as a Strategic Option to Solve Unemployment Problem in the international journal of business and Arab World, an Example of Algeria مجلة في social science المجلد رقم 05 رقم 04 عدد مارس 2014 وقد خلصت الدراسة لما يلي :

- ✓ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل
- ✓ لاتزال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة وغير مهمة الى حد ما مقارنة بما هو مطلوب منها
- ✓ على الجهات الوصية دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والترويج له أكثر فأكثر
- **الدراسة الثانية :** مقال ل نور الدين جوادي و مميش سلمى بعنوان :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات: دراسة تحليلية (2007-2015) الصادرة عن مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد رقم 2 العدد 2 الصادرة في ديسمبر 2008 وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية :
- ✓ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في زيادة معدلات النمو خاصة الصادرات خارج المحروقات رقم ان هذه الزيادة تبقى ضعيفة نوعا ما
- ✓ ضرورة تعزيز اتفاقيات وبرامج التعاون سواء الثنائية أو الاقليمية، حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدخول في الاسواق الخارجية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال
- ✓ تقديم تسهيلات ادارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار بتحديد الاجراءات المالية والادارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على ارض الواقع
- الدراسة الثالثة :** مقال ل كلثوم فرحات و مفيد عبد اللاوي بعنوان: تقديم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2001-2019 المنشورة في مجلة التنمية الاقتصادية المجلد 5 العدد 01 جوان 2020 حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل
- ✓ تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الوطنية ضئيلة باعتبار قطاع المحروقات هو المتحكم الرسمي للصادرات الجزائرية
- ✓ انشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم، فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية بحيث يهدف لتعريف المستهلك بالإننتاج المحلي وميزاته ويسهل الوصول للمستهلك إلى أكثر من بدائل المنتجة

2.2 المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات بين نموذج كارول وتوجه ميلتون فريدمان

1.1.2 المسؤولية الاقتصادية كجزء من المسؤولية الاجتماعية

لتوضيح مسؤولية المؤسسة نحو المجتمع قام كارول بتطوير ما يعرف ب هرم المسؤولية الاجتماعية حيث رأى كارول ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتكون من اربعة عناصر متباينة ومتداخلة فيما بينها وهي المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الاخلاقية، و مسؤولية الخير (carrol,1979,p499) يمكن شرح كل منها كما يلي

- **المسؤولية الاقتصادية :** رأى كارول ان المسؤولية الاقتصادية هي جزء من المسؤولية الاجتماعية والتي تختص في تقديم منتجات وخدمات مقابل الحصول على عوائد
- **المسؤولية القانونية:** مسؤولية المؤسسة نحو المجتمع والهيئات الأخرى وفق نظرة القانون(carroll,&shabana,2010,p6)

المسؤولية الاخلاقية: هي النشاطات والممارسات المتوقعة من المؤسسة رغم أنها ليست ضمن لوائح قانونية (carroll, 1999, p7)

- مسؤولية الخير: يتمثل هذا البعد في المزايا والمنافع التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة بشكل مباشر مثل الدعم المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكل أشكالها (الغالي و الخفاجي، 2009، ص57)

ومن خلال تحليل نموذج كارول نلاحظ أن المسؤولية الاقتصادية هي أساس قيام المؤسسة بنشاطاتها والتي يتم ضبطها بالمسؤولية القانونية وتحسين صورتها بالمسؤولية الاخلاقية والخيرية، وكثيرا ما يتم انتقاد هذا النموذج في الدراسات والبحاث باعتبار أن المسؤولية الاقتصادية البحتة تعني قيام المؤسسة بأنشطة تنافي الجانب القانوني والأخلاقي إلا أن كارول يذكر في تعريفه أن الجوانب الأربعة متداخلة فيما بينها أي أن النموذج الهرمي الذي قدمه كارول لا يعني أنه على المؤسسة الانتهاء من الالتزام بنوع من المسؤولية للالتزام بالتي تليها بل يشير إلى الأهمية النسبية لكل عنصر بحيث أن المسؤولية الاقتصادية أهم لدى المؤسسة من المسؤولية القانونية والأخلاقية الا أنه لا القانون ولا المجتمع ولا العرف يسمح للمؤسسة بالاشتغال باعتبارات اقتصادية بحتة

الشكل رقم (1): هرم المسؤولية الاجتماعية



SOURCE : Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. *Business horizons*, 34(4), 42

2.1.2 المسؤولية الاقتصادية كهدف أسمى لمنظمات الأعمال

في حين ينتقد الكثيرون نموذج كارول للمسؤولية الاجتماعية باعتبار المكون الاقتصادي هو ما تفعله الشركة لنفسها والمسؤولية "القانونية، و الاخلاقية، و الخيرية" مكونات تعبر عما تقوم به المؤسسات لأجل الآخرين والذي يمثل وجهة النظر الأكثر شيوعا حول المسؤولية الاجتماعية للشركات فمن المهم التفكير حول في الأداء الاقتصادي باعتباره شيئا تقوم به الاعمال للمجتمع ايضا على فيرى العديد من الباحثين ان الالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاقتصادية هو في حد ذاته التزام بمسؤولية المجتمع وعلى رأسهم الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ميلتون فريدمان الذي يشير في مقاله المثير للجدل "المسؤولية الاجتماعية للأعمال هي تعظيم ارباحها"

والذي في كثير من الاحيان ما يتم اقتباسه بطريقة غير مكتملة لا تحقق العدالة الكاملة لأفكاره فكثيرا ما يستخدم قوله ان المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للأعمال التجارية هي زيادة الارباح الى الحد الاقصى ولكنه اتبع هذه الكلمات أن المؤسسة ملزمة بقواعد اللعبة اثناء السعي لتحقيق الأرباح، مما يعني انه عليها التوافق مع معايير المجتمع والانخراط في المنافسة المفتوحة والحرّة دون خداع او تزوير (Keinert,2008,p59)

فبمعنى آخر المسؤولية الاقتصادية بالنسبة لميلتون فريدمان تتلخص في تعظيم ثروة المؤسسة بالطرق القانونية عبر تقديم منتجات وخدمات للمجتمع ما ينعكس على توفيرها مناصب شغل أكثر ودفع ضرائب أكبر والتي تستعملها الحكومات الوصية لصالح المجتمع

2.2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك اختلاف بين الاكاديميين حتى اصحاب الاعمال في حد ذاتهم حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك الى تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم او تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين الدول والهيئات و هذا ما دفع بكل دولة الى تبني تعريف خاص بها حسب درجة نموها وامكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التي فيها . وقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها : مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشغل 1-250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 ملايين دينار جزائري أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017، ص6) والذي يعتبر امتدادا للقانون التوجيهي المؤرخ في 15 ديسمبر 2001

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ تغيير المشرع الجزائري للمعايير التي تحدد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم يجري تغيير في معيار عدد العمال غير أن القيمة المالية التي تحدد نوعية المؤسسة باستعمال معياري رقم الاعمال والمجموع السنوي للميزانية قد تضاعف " استجابة للمتغيرات الاقتصادية على غرار "تقلبات سعر الصرف، معدلات التضخم، وتغير طرق وأدوات تمويل المؤسسات (لقرع فايزة وعبد العزيز، 2019، ص177)

الجدول رقم (1) معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال القانون التوجيهي الصادر في 2001 والقانون التوجيهي الصادر في 2017

القانون التوجيهي 2017			
الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	المجموع السنوي للميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من 400 مليون	اقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	اكبر من 400 مليون دج أقل من 4 مليار	اكبر من 200-1 مليون دج
القانون التوجيهي 2001			

الصنف	عدد العمال	رقم الاعمال	المجموع السنوي للميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	اكبر من 200 مليون دج وأقل من 2 مليار	اكبر من 100 مليون دج وأقل من 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، المؤرخ في 30 رمضان 1422، الموافق ل 15 ديسمبر 2001 المواد 5، 6، 7

القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد 9، 10، 11 العدد 2 ص 6

2.2.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني مع تزايد مكانة واهمية الدور الذي تضطلع به على المستوى الاقتصادي من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل، زيادة الناتج المحلي الوطني، والمساهمة في تنمية الصادرات (شاهين، 2017، ص 190)

كذلك تبرز أهمية هذا النوع من المؤسسات في. (خباية، عبد الله، 2013، ص 12)

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات
- احداث التوازن الجهوي ذلك ان هذا النوع من المؤسسات سهل الانشاء في المناطق المنعزلة والنائية
- تدعيم المؤسسات الكبيرة في نشاطاتها عن طريق ما يعرف المناولة
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لان هذه المؤسسات في مجالات مختلفة فلاحية خدماتية صناعية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الاساسية
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ومخلفات المؤسسات الصناعية الكبرى
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في احداث تنمية اقتصادية واجتماعية

3.2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المميزات التي تميزها

ويمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- الجمع بين الادارة والملكية حيث ان صاحب او اصحاب المؤسسة غالبا ما يكونون هم مدراءها من ثم يتمتعون باستقلال في الاداء وقضاء ساعات طويله من العمل اليومي
- صغر حجم راس المال نسبيا نظرا لحجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها وانخفاض احتياجها من البنية الاساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها

- تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسع قاعدته الانتاج (نبيل، جواد، 2007، ص84)
- كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقله التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك بانها تعتمد على التدريب المباشر للعمال اثناء العمل وعدم استعمالها لتقنيات عالية ومتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.(مشري، الناصر، 2011، ص18)

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني

1.3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2003-2019

الجدول رقم (2) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2003-2019

السنة	(م ص م) الخاصة	%	(م ص م) العمومية	%	(م ص م) الخاصة الحرفية	%	المجموع
2003	207949	72.06	788	0.27	79850	27.67	288587
2002	189552	70.39	788	0.3	71523	27.31	261863
2004	219617	72.17	778	0.26	83921	27.58	304316
2005	236727	71.87	778	0.23	91833	27.88	329338
2006	259289	71.61	849	0.23	101981	28.16	362112
2007	284244	71.60	711	0.18	112017	28.22	396972
2008	309578	71.65	673	0.15	121853	28.2	432068
2009	455398	72.86	591	0.09	169080	27.05	625069
2010	474065	76.59	557	0.08	144450	23.33	619072
2011	511856	77.63	572	0.09	146881	22.28	659309
2012	532702	77.50	561	0.08	154123	22.42	687386
2013	601586	77.34	557	0.07	175676	22.59	777816
2014	633891	77.38	544	0.07	186303	22.69	820738
2015	690113	76.95	532	0.06	206166	22.99	896811
2016	780339	76.98	438	0.04	233298	23.01	1014075
2017	816326	77	264	0.02	243699	22.98	1060025
2018	851414	77.89	262	0.02	241494	22.09	1093170

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشریات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة من 2008-2019 والمتضمنة العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان اغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر هي مؤسسات خواص حيث ان تراوحت نسبتها من 72% الى 77% بين سنتي 2003 الى 2019 بينما المؤسسات الخاصة الحرفية بلغت

منها 27% الى 23% من سنة 2003 الى 2019 اما المؤسسات العمومية فهي نسبة ضئيلة وتستمر في الانحدار فقد تناقصت من 0.27% سنة 2003 الى 0.02% سنة 2019

كما نلاحظ من ذات الجدول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2003 و2019 حيث شهد هذا القطاع تطورا كبيرا من حيث الزيادة عدد في أعدا هذه الاخيرة حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة سنة 2003 لم يتجاوز 288587 مؤسسة الى 5117945 سنة 2009. اي بزيادة 400% كما نلاحظ من ذات الجدول أن هذه الزيادة يفسرها الزيادة عدد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث بلغت نسبة الزيادة في المؤسسات الحرفية الخاصة حوالي 330% بين سنتي 2013-2019 فقد زادت عدد المؤسسات من هذا النوع من 79850 مؤسسة الى 268369 مؤسسة لنفس الفترة

أما باقي المؤسسات الخاصة فقد بلغت نسبة الزيادة 430% بين سنتي 2013-2019 فقد زادت

عدد المؤسسات من هذا النوع من 207949 الى 903332 مؤسسة لنفس الفترة

ويمكن إرجاع أسباب هذا الارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ومؤسسات الخواص منها للأسباب التالية

- ✓ خلق برامج لدعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنات الاعمال
- ✓ انتشار روح المقاولاتية بين الشباب وادراكهم لأهمية هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل برامج الدعم والتكوين المهني

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد شهدت تراجعا نسبة 70% بين سنتي 2003 الى 2019 حيث بلغ عددها على التوالي من 780 مؤسسة الى 244 مؤسسة لنفس الفترة

ويمكن إرجاع أسباب هذا انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الى: تغير البنية الهيكلية واعادة تنظيم القطاع العمومي والتوجه نحو خصوصته

2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

الجدول رقم (3) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2008-2019

السنة	العمالة الكلية في الجزائر	أصحاب العمل في (م ص م)	الموظفين في (م ص م) الخاصة	الموظفين (م ص م) العمومية	المجموع	نسبة مساهمة (م ص م) في العمالة %
2008	9146000	392013	841060	51635	1540209	16,84
2009	9472000	455398	908046	52786	1756764	18,54

16,39	1596308	48783	940788	606737	9736000	2010
17,46	1676196	50467	983415	642314	9599000	2011
17,48	1776461	48415	1041221	686825	10170000	2012
17.75	1915495	46132	1121976	747387	10788000	2013
19,70	2082304	47085	1214481	820738	10566000	2014
21,12	2238233	46165	1438257	896811	10594000	2015
22,83	2487914	35698	1438579	1013637	10895000	2016
23.96	2601958	23679	1517990	1060289	10858000	2017
24,65	2724264	22197	1594614	1107453	11048000	2018
25.57	2885651	21085	1671473	1193093	11281000	2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة للفترة الممتدة بين (2008-2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة سواء من خلال التوظيف أو امتلاك مؤسسات خاصة فبالنسبة لتملك المؤسسات الخاصة بين سنتي 2008، 2019 فقد زاد بمعدل 300% فقد زاد عدد المالكين من 392013 الي 1060289 خلال نفس الفترة كما زادت نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة 270% أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد انخفضت نسبة التشغيل فيها 2019، 2008 فقد انخفض بنسبة 60% كما نلاحظ من ذات الجدول ان نسبة مساهمة المؤسسات ص و م العمومية في التشغيل تكاد تكون معدومة أقل من 0.56% بالمقارنة مع مؤسسات الخاصة

3.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الصادرات خارج المحروقات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر معظم الصادرات خارج المحروقات وبالرغم أنه لا توجد احصاءات دقيقة لمدى المساهمة الفعلية لهذا النوع من المؤسسات في الصادرات الا انه ومن خلال الجدول رقم (4) يمكن أن نستنتج أن هذه المساهمة ضعيفة جدا فمن خلال نفس الجدول نلاحظ أن هناك فجوة واسعة بين صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات وبالرغم من ارتفاع الصادرات الغير نفطية بين سنتي 2010- 2019 الا أن هذه الزيادة تبقى ضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات أما بالنسبة لارتفاع نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من 2.67 الى 7.20 فيرجع الباحثان ذلك الى تدهور الصادرات النفطية جراء ازمة انخفاض اسعار البترول 2015 اكثر منه تطور الصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (4): تطور صادرات قطاع المحروقات والصادرات خارج المحروقات للفترة بين 2010-2019

القيمة : مليون دولار					
السنوات	صادرات المحروقات	%	الصادرات خ المحروقات	%	المجموع
2010	55527	97.33	1526	2.67	57050
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489

71991	2.87	2187	97.13	69804	2012
65918	3.28	2165	96.72	63753	2013
62886	4.11	2582	95.89	60304	2014
37787	5.46	2063	94.57	35724	2015
30026	5.93	1780	94.07	28246	2016
34766	5.44	1890	94.56	32876	2017
44713	6.53	2920	93.47	41793	2018
38403	7.20	2580	92.80	35823	2019

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الاحصائية الصادرة عن بنك الجزائر للفترة (2010-2019) عبر الموقع الرسمي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

4. اختبار صحة الفرضيات: لأجل الاجابة عن الفرضية الاولى: هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التشغيل قمنا بتحليل العلاقة بين التغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف في الجزائر

بعد تحليل الاحصاءات سيتم اختبار الفرضيات التي تم اعدادها لمعالجة اشكالية الدراسة بدءا بالفرضية الاولى، التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف في الجزائر والفرضية الثانية، هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التصدير خارج المحروقات والتي تم استعمال طريقة المربعات الصغرى لإيجاد معادلة خطية بين المتغيرين التابع والمستقل وبلاستعانة بمخرجات برنامج SPSS الموضحة في الجدول (5) ليتم بعدها قبول او رفض الفرضية

الجدول رقم (5) مخرجات بيانات الدراسة باستعمال برنامج SPSS

المتغيرات	R	R ²	F	SIG	B
مساهمة (م ص م) في التشغيل	0.939	0.87	7.471	0.00	2.88
الصادرات خارج المحروقات	0.517	0.194	3.644	0.02	1.09

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

1.4 اختبار الفرضية الاولى:

H0: لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التشغيل

H1: هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التشغيل

بعد تحليل الاحصاءات سيتم اختبار الفرضية الاولى التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف في الجزائر والتي من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ تأثير المعامل المستقل على المعامل التابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R=0.93$ والتي تؤكد الارتباط الايجابي والقوي بين

المتغيرين اما معامل التحديد $R^2 = 0.87$ اي ما نسبة 87% من التغير الحاصل في المتغير التابع مفسر بالمتغير المستقل اما النسبة الاخرى فتعزى الى عوامل ومتغيرات أخرى وتؤكد معنوية هذا التأثير قيم $F = 0.74$ المحسوبة وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، كما بلغت قيمة $B = 2.88$ وهي موجية ودالة إحصائيا أي أن الزيادة بمقدار مؤسسة واحدة قادر على الزيادة ب 2.88 وظيفة شغل حسب معادلة الانحدار، $Y = (2.88x + 7.98)$

كما ان مستوى الدلالة $SIG = 0.00$ هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1

2.4 اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التصدير خارج المحروقات

H_1 : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التصدير خارج المحروقات

بعد تحليل الاحصاءات سيتم اختبار الفرضية الثانية التي تنص على انه هناك علاقة ذات دلالة ,احصائية بين زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات التصدير خارج المحروقات حيث قمنا بدراسة التغير ا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتغير في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عبر الفترة (2008-2019) و من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ تأثير المعامل المستقل على المعامل التابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.517$ والتي تؤكد الارتباط الايجابي والقوي بين المتغيرين اما معامل التحديد $R^2 = 0.267$ اي ما نسبة 26.70 % من التغير الحاصل في المتغير التابع مفسر بالمتغير المستقل اما النسبة الاخرى فتعزى الى عوامل ومتغيرات أخرى وتؤكد معنوية هذا التأثير قيم $F = 3.644$ المحسوبة وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، كما بلغت قيمة $B = 1.09$ وهي موجية ودالة إحصائيا أي أن الزيادة بمؤسسة واحدة يؤدي الى الزيادة بحوالي 1090 دولار من قيمة الصادرات حسب معادلة الانحدار: $Y = (1.09 * 10^3 + 1.16 * 10^9)$ كما ان مستوى الدلالة $SIG = 0.02$ هي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1

5. الخلاصة

من خلال هذا البحث توصلنا الى اهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض جملة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها كما أظهرت الدراسة وجود توجه عام لدعم وتحفيز هذا النوع من المؤسسات ويظهر هذا جليا في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المؤسسات الخاصة مقارنة بالفترات السابقة كما أظهرت الدراسة عدم قدرة هذا القطاع في تحقيق مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني على غرار التشغيل إلا أنه يبقى قطاعا واعدا يجب التركيز عليه وتوحي الدعم الكافي له في ظل استراتيجية للخروج من تبعية المحروقات

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية

- يؤدي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نتائج إيجابية اقتصادية واجتماعية

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا محوريا في توفير مناصب الشغل والخروج من تبعية المحروقات في الجزائر
- رغم النمو المستمر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا النمو ما زال أقل من أن يغطي قطاع سوق التشغيل في الجزائر
- تبقى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني محدودة بحيث يشغل ما نسبة 20% من اليد العاملة في الجزائر وتبقى المحروقات أهم قطاع للمحروقات بحوالي 95%
- رغم اصدار القوانين التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة الا أن هذا القطاع لم يرقى للنتائج المرجوة
- عدم وجود استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة في ظل التوجه للتصدير
- غياب تنظيم فعال لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتواجد في الاسواق الخارجية في ظل العمل على التخلص من حواجز التصدير

التوصيات

- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات لهذا النوع من المؤسسات
- ضرورة تحسين مناخ الاعمال وتسهيل التمويل لترقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمستوى الذي يحولها لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني
- على الجهات الوصية انشاء سوق لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على التعريف بها محليا ودوليا لزيادة تنافسيتها خارج المحروقات
- تطوير دور المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات ممولة لمؤسسات مسؤولة عن ارشاد وتدريب ومراقبة هذا النوع من المشاريع
- تشجيع المشاريع المصغرة عن طريق تقديم تسهيلات ادارية ودعم مالي وضريبي لإنشائها وتطويرها

المراجع باللغة العربية

كتب.

1. الخفاجي، نعمة عباس و طاهر محسن الغالي، (2009)، نظرية المنظمة مدخل للتصميم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
2. محمد شاهين، (2017)، سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات، دار حمير للنشر والترجمة، مصر.
3. خبابة، عبد الله، (2013) المؤسسات الصغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المتداخلة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر .
4. نبيل، جواد، (2007) ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .

القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مذكرات

1. مشري محمد الناصر، (2011)، دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

مجالات علمية.

1. لقرع، فايزة و طيبة، عبدالعزيز، (2019) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، 173-188

لوائح قانونية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، القانون رقم 02-17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438، الموافق ل 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

I. المراجع باللغة الاجنبية

BOOKS

1. Keinert, C. (2008). *Corporate social responsibility as an international strategy*. Springer Science & Business Media, New York

JOURNAL

2. Carroll, A. B. (1979). A three-dimensional conceptual model of corporate performance. *Academy of management review*, 4(4), 497-505
3. Carroll, A. B., & Shabana, K. M. (2010). The business case for corporate social responsibility: A review of concepts, research and practice. *International journal of management reviews*, 12(1), 86-105
4. Carroll, A. B. (1999). Corporate social responsibility: Evolution of a definitional construct. *Business & society*, 38(3), 268-295